تحقيق فى سطور

توازن الأسعار ما هى مقتضياته ومتطلباته ؟

هناك كثير من الجدل حول الأساليب الصحيحة لضبط الأسعار وتحقيق توازن سعرى فى السوق بما يتوافق مع التكاليف الفعلية لكل سلعة وهوامش الربح المتعارف عليها عالميا للصانع والتاجر والتى تختلف بين نوعيات السلع وفقا لطبيعتها ومعدلات استهلاكها وغيرها من المتغيرات المؤثرة فى التكاليف والارباح وذلك فى ظل مفهوم واضح لاقتصاديات السوق القائمة على توازنات العرض والطلب بعد ان انتهت التسعيرة الجبرية ودور القرارات الادارية فى تحديد أسعار البيع للمستهلك. ومع متغيرات واضحة فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية بالانخفاض وارتباطها بقاعدة عريضة من السلع المعروضة فى السوق وتخفيضات الحكومة للضرائب والرسوم الجمركية وكذلك التخفيض الأخير للضرائب على الدخل والارباح وعدم انعكاس كل ذلك بصورة عملية فى أسعار البيع للمستهلك بالانخفاض الملحوظ والملموس وتثير كل هذه المتغيرات تساؤلات عديدة عن أوضاع السوق والقوى المؤثرة فى معاملاتها وقدرتها على احتكار الارباح والغنائم وفرض السعر الاحتكارى على المستهلك.

وحول الأساليب العملية لتحقيق التوازن فى الأسعار يوضح الدكتور نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية ان حقائق علم الاقتصاد واوضاع المعاملات بالاسواق توضح ان الارتفاعات السعرية قد تكون مفتعلة وقد تكون حقيقية ويكون افتعال رفع الأسعار عادة من خلال قدرة الاتفاق الضار الذى يتم بين الصناع أو التجار أو المستوردين المتحكمين فى السلعة المعنية، وقد تصدى قانون المنافسة ومنع الاحتكار لمثل هذه الممارسات الضارة واثم هذا الاتفاق لمرتبة التجريم الذى يعاقب عليه القانون وحدد الممارسات الضارة وقنن ما يلزم من ضمانات لمواجهتها عمليا بالاضافة الى ما ينص عليه مشروع قانون حماية المستهلك من ضمانات اضافية تسهم فى ضبط السوق والمعاملات ومنع الاتفاقات الاحتكارية لمواجهة الافتعال فى الاسعار بكافة صوره واشكاله وهو ما يندرج تحت بند العلاج والمواجهة على الجانب الوقائى.

أما على الجانب العلاجى فإن توازن الأسعار تحققه القاعدة غير المختلف عليها من خبراء الاقتصاد وكذا خبراء التسويق ومراقبة الأسعار وهى علاقة العرض والطلب والقائلة بأن وفرة المنتج المطروح بالأسواق ونقص المعروض منه هو المحدد الحقيقى والفعلى لسعر السلع فى السوق المعنية بالدراسة، لذا فإن القاعدة المستقرة للوصول الى تحقيق التوازن فى الأسعار بمعنى ضمان ان المطروح من البضائع فى الأسواق يتم بيعه بسعره الحقيقى لكل سلعة بعينها لن يتحقق إلا بإحداث وفرة فى المعروض من السلعة تزيد عن الطلب عليه بنسبة معقولة.

ولا ينفى ذلك بقاء دور رئيسى يرتبط بالدولة ممثلة فى وزارة التموين والتجارة الداخلية باعتبارها القادرة والمنوط بها تحمل دورها فى المرحلة الراهنة المتمثل فى مراقبة الأسعار، وكذا طرح السلع الاستهلاكية الأساسية وضرورة العمل على زيادة فى الكميات المطروحة قدرها حوالى ١٠٪ عن الطلب عليها فى الأسواق بصورة دائمة وفورا وبدون ارجاء، باعتباره دورا حيويا لتوازن الأسعار واستقرارها وباعتبارها اداة قادرة فى حد ذاتها على تصويب الاسعار لتثبت عند حدودها الحقيقية دون ان تخضع لأنواء المغالاة أو المزايدة، كما أن هذه السياسات تضمن دائما القضاء على الطوابير التى نراها فى بعض السلع فى بعض الأوقات فى حال ندرتها وكذلك فى حالات الارتفاع الفجائى لاستهلاكها حتى لو كان تحسبا لارتفاع الاسعار وبذلك فإن الحل العملى يتمثل فى العمل على زيادة المعروض من السلع التى تقع على قمة الأولويات واحتياجات الاستهلاك وكذا الحال بالنسبة لباقى السلع محل التعامل الدائم فى السوق لتوفير مجمل احتياجات الاستهلاك ومتطلباته بشكل ميسور ودائم وبغير اختناقات دائمة أو مؤقتة.

د. نادر رياض

ويتطلب تحقيق توازن إيجابى للأسعار ضرورة الأخذ فى الاعتبار طبيعة السلعة وحدود الاحتياج اليها وكذا طبيعة المستهلكين الأساسية وهو يختلف من سلعة لأخرى طبقا لطبيعة انتاجها وتوافر خاماتها ونظام التوزيع الذى يحكمها ونوع العبوة وطريقة التغليف، وهناك نجاحات تحققت فى تجربة توفير الخبز، إلا ان هذا النجاح لم يتم تطويره ليساير المستجدات التى تحكم الطلب على هذه السلعة الاستراتيجية ويوفرها بالضمانات الصحية اللازمة كما نجحت المصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع فى إنتاج نموذج للمخبز الالى استوفى بدرجة كبيرة المعدلات الانتاجية العالية وتوفير الطاقة، مما جعله حلا مقبولا قابلا للتعميم بالمدن الكبيرة والمتوسطة، إلا ان النجاح توقف عند هذه الدرجة ولم يسع لتوفير مخابز الية ذات أحجام صغيرة تصلح للقرى والاحياء مما حال دون توفير تلك السلع على نطاقات أقل حجما واكثر انتشارا.

وقد يكون فى ربط مثل هذه الأنشطة مستقبلا بالصناعات الصغيرة مدخلا لتوازن الأسعار على نطاق واسع بزيادة المعروض من السلع مع الإسهام فى توفير فرص عمل حقيقية للشباب فى سلع ترتفع معدلات الطلب عليها ولعل الاهتمام بإضافة عنصر التغليف والوزن كمرحلة مكملة للانتاج يكون حلا مثاليا لتفادى عشرات الألوف من القضايا التموينية التى تدور جميعا حول نقطة واحدة وهى نقص وزن الرغيف فى بعض الأحيان باعتبار ان الانتاج يتم بطريقة يدوية وان درجة التجفيف تقلل من الوزن النهائى الذى يخضع لمعيار التأثيم من عدمه.

ويؤكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان زيادة العرض وتنشيط المنافسة يبقى المفتاح الحقيقى لخفض الأسعار دون ان نسقط من حساباتنا ضرورة الاهتمام بعنصر الجودة وتوصيف عناصرها توصيفا جيدا يؤمن توافر شروطها بصورة تحمى حقوق المستهلك وتفعل المنافسة السعرية فى السوق دون تفريط فى اشتراطات الجودة ويتعزز ذلك بالضرورة فى نطاق ما يتم تغييره من برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بدأ بتسهيل فى اجراءات الاستيراد وتخفيف الرسوم الجمركية وما أتى به قانون الضرائب الجديد من مزايا متعددة وهو ما من شأنه تنشيط الأسواق من ناحية وإذكاء للمنافسة فى الانتاج من ناحية أخرى، كما ان العمل على زيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين وذلك من خلال زيادة اجور ومرتبات العاملين فى الجهاز الحكومى الذين يتجاوز عددهم ٦ ملايين عامل يسهم فى رواج الأسواق، وتبقى الفرصة سانحة لتجويد المنتجات المحلية ومن ثم زيادة القدرة على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى فضلا عن الوجود بالأسواق العالمية بما يتيح زيادة حجم الصادرات.

أما على جانب ارتفاع أسعار السلع لأسباب لاترجع لنقص العرض فان الأمر يحتاج إلى البحث فيما هو أكثر من حدود السعر الحقيقى على عمومياته، إذ ان الأمر فى كثير من الحالات يرجع لارتفاع عناصر التكلفة لأسباب غير جوهرية يكون ملف الاهدار مسئولا عنها، والإهدار فى المنتجات الزراعية قد يكون فى نطاق جمع المحصول أو فى مرحلة التغليف والنقل أو فى مرحلة التصنيع بمحاورها التى تشمل الخامة والطاقة وعناصر الزمن، ويكفى ان ننظر فى كفاءة كل عملية لنصل للرقم الحقيقى لعناصر الاهدار التى يمكن معالجتها فى كل حالة بحالتها.

ويكفى ان نعلم ان جمع محصول الطماطم وتعبئته فى أقفاص ونقله عبر وسائل النقل المختلفة يكون نسبة المهدر فيه لاتقل عن ٤٠٪ وهو أمر يجب الا يسمح له بالاستمرار، وفى العديد من دول العالم الثالث تتم عمليات عصر وتركيز الطماطم بوحدات إنتاجية على عجل تقام فى جانب من التجمعات الصناعية لتنقل بعدها العصائر المركزة داخل براميل معقمة لإمكان تصنيعها بعد ذلك ونفس الأمر ينطبق على الزيتون الذى يتم عصره وتعبئته فى براميل ليورد للمصانع التى تستخدمه بعد ذلك

والاهتمام باستغلال الفاقد والضائع فى حد ذاته من شأنه ان يوفر أنشطة كثيرة مرتبطة بالنشاط الأصلى تعمل على اضافة دخول جديدة على مستوى القرى، وكذا ايجاد فرص عمل حقيقية ينشط بها سوق العمل مما يعطى توزيعا أمثل لفرص العمل على مستوى الرقعة الجغرافية، كما يبنى انشطة تخصصية للتجمعات السكانية طبقا لتوافر تلك السلع ونطاقها الجغرافى ويسهم فى النهاية فى توازن الأسعار بل وتخفيضها فى الوقت الذى يضيف فيه ارباحا جديدة لحلقات اضافية من المستفيدين.